



"واجه حرباً اقتصادية... ماذا تقول أيها العالم، عندما ترى المواطن (السوري)، يقف ساعات طوال على محطات الوقود، وهو يقيم الأفراح والأهازيج؟ ماذا تقول؟ إن المواطن اليوم قد حول حالة الازدحام إلى حالة فرح وسعادة وسرور؛ وهذه رسالة صاعقة وكبيرة ومدوية لأعداء الوطن... لأن المواطن السوري المقاوم يقول للذين فرضوا الحصار: إن انتظارنا على محطات الوقود، وتضييقكم علينا، بمثابة رحلة ترفيهية". هذه الكلمات قالها خطيب جامع بني أمية الكبير في دمشق، مأمون رحمة، يوم الجمعة الماضي، من على أهم منبر روحى في العاصمة السورية دمشق، وذلك أثناء نقل قناة "نور الشام" الفضائية (التي تديرها وزارة أوقاف حكومة النظام) لخطبة الجمعة. وأضاف رحمة أنه "لا يمكن للقيادة على الإطلاق، أن تخون؛ والمواطن يدرك تماماً أن موقف القيادة هو بمثابة عز وفخر ومكرمة له". وبعد خطبته هذه، أقدمت سلطات النظام على إعفاء رحمة من مهامه، وهو الذي عادة لا يقرأ كلامه من الورق، ومشهور بمزايدته على مواقف النظام، وبالتالي قد يكون خرج عن النص بحديثه عن "الخنوع" و"القيادة"، التي تستمد قوتها وفق كلامه "من قوة وصبر وتحمل هذا الشعب المقاوم".

تكشف هذه القصة عمق الأزمة غير المسبوقة التي تصيب المناطق الخاضعة للنظام في سوريا، مع بلوغ نقص المحروقات ذروته، لطرح تساؤلات عن أسباب هذا النقص الحاد في بعض المشتقات النفطية، خصوصاً البنزين والمازوت، وهل يتحمل السوريون تبعات ذلك، وهل سيجد النظام طريقة لاحتواء الأزمة الحاصلة كما احتوى مثيلاتها بالسابق، أم أن السياقات مختلفة هذه المرة؟

إذا كانت المناطق التي يديرها نظام الأسد في سوريا قد شهدت فعلاً، خلال السنوات الثمانية الماضية، أزمات نقص محروقات حادة، فإن الأزمة الحالية هي الأشد من نوعها على الإطلاق، لثلاثة أسباب رئيسية، أولها انعكاسات العقوبات الأمريكية غير المسبوبة (قطاع النفط تحديداً) على إيران، والتي كانت تساعد النظام بإمدادات النفط، وهي عقوبات يبدو أنها ماضية إلى مزيدٍ من التصعيد. ثاني الأسباب هو انحسار معظم المعارك العسكرية في سوريا، خصوصاً في مناطق نفطية (البادية، غرب الفرات)، وساد أمل لدى السكان بتحسين الأوضاع المعيشية والخدمات العامة. أما الثالث، فهو أن سياق الأزمة الراهنة مختلف عما سبق، مع ضغوط على النظام، بالتزامن مع دفع لتسريع خطوات بدء العملية السياسية في سوريا (انطلاقاً من تشكيل اللجنة الدستورية)، من خلال اجتماعات أستانة.

أما نظام الأسد فيرجع سبب الأزمة لـ"العقوبات الاقتصادية التي تهدف للنيل من مواقف سوريا الثابتة"، ويقول إن مصر تمنع مرور حاملات النفط المتوجهة إلى سوريا، عبر قناة السويس، وهو ما نفته مصر. وقال مدير شركة "سادكوب" المملوكة للدولة، وهي المسئولة عن توزيع المحروقات في سوريا، مصطفى حصوية، خلال لقاء مع الإخبارية السورية التابعة للنظام قبل أيام، إن إيران كانت تمد بلاده بحوالي مليوني برميل نفط شهرياً، وأحياناً 3 ملايين، إلا أن هذا التدفق توقف منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ويستورد النظام نحو 90 في المائة من احتياجاته النفطية من إيران، بما يعادل مليوني برميل شهرياً، ويصل أحياناً لثلاثة ملايين برميل، فيما تؤمن وزارة النفط في حكومة النظام 10 في المائة الأخرى من حاجة الاستهلاك اليومي، عبر مخازن الوزارة والإنتاج المحلي، لكن هذا الرقم تراجع كثيراً بمعدل وصل في أسوأ أحواله إلى نحو 1 في المائة فقط، خلال السنوات الماضية، مع فقدان النظام السيطرة على معظم المناطق النفطية، التي استعاد بعضها لاحقاً. هذه السياقات تشي بأن أزمة نقص الوقود الحادة في دمشق، وكبرى المدن الأخرى الواقعة تحت سيطرة النظام، ليست ماضية نحو الانحسار، بل يرجح أنها قد تشهد تفاصلاً يورق حياة ملايين السكان الذين يعانون طويلاً للحصول على كمياتٍ قليلة من البنزين مثلاً.

ويفكك سوريون يقيمون في دمشق، بينهم أنس. ح، وهو موظفٌ في شركة تأمينٍ في دمشق، لـ"العربي الجديد"، أنه يضطر للانطلاق بسيارته بحدود الخامسة صباحاً "بحثاً عن أقل محطة وقود ازدحاماً". ويضيف: "أقطع أحياناً من بيتي قرب حي الميدان، مسافة 10 كيلومترات، لأصل إلى محطة وقودٍ في منطقة دمر؛ على الرغم من ذلك أضطر للوقوف بين 3 و4 ساعات، في طابور الانتظار، لأحصل على 20 لি�تر بنزين فقط"، وهي الحصة التي خصصتها سلطات النظام للسيارات الخاصة.

وقالت وزارة النفط في حكومة النظام، منتصف هذا الشهر، إنها خفضت الكميات المخصصة، التي يتم ضبطها عبر "البطاقة الذكية" كـ"إجراءات مؤقتة للحد من ظاهرة الازدحام"، وذلك وفق الحصص التالية: "للسيارات الخاصة على اختلاف أنواعها: 20 لি�ترًا خلال كل 5 أيام. الدراجات النارية على اختلاف أنواعها: 3 ليترات خلال 5 أيام. السيارات العمومية: 20 لি�ترًا كل 48 ساعة"، طالبةً من "المواطنين التعاون لتجاوز هذه المرحلة".

وفيما يدفع المواطن في سوريا الفاتورة الأكبر جراء أزمة الوقود الحادة حالياً، فإن النظام الذي يدرك خطورة احتقان الشارع في مناطقه، لجأ إلى معالجة المعضلة بطريقتين متوازيتين. الأولى، محاولة التحايل على الاحتكان إعلامياً، من خلال تكثيف بث مشاهد عبر الإعلام الرسمي للمنتظرين في طوابير عند محطات الوقود، تظهر بشاشة وجوه المنتظرين بسياراتهم، مع إخراج مشاهد على أن "الموطنين يواجهون الحصار بالكوميدية"، وذلك وفق "تعيم" لوزارة الإعلام في حكومة النظام، كشفته "العربي الجديد" أخيراً، ويقضي بـ"إعداد تقارير من مختلف المحافظات، تصور السوريين على محطات البنزين وهم يضعون لافتات تتهكم على ترampus والحرس الأوروبى، وحتى الإرهاب وإسرائيل، والتأكيد في التقارير أو البرامج أو الحوارات على أن الحصار صعب، لكنه أقل كلفة من الهزيمة أو من الإرهاب".

في موازاة ذلك، فإن الطريقة الثانية هي عبر إعداد تقارير إعلامية تُبرز غضب الناس من الأزمة، وتسمح برفع سقف نبرة الغضب والتذمر من نقص الوقود. وكان لافتاً، خلال الأسابيع القليلة الماضية، تكثيف ظهور ممثلين وممثلات، لهم مواقف واضحة بتأييد النظام ورئيسه بشار الأسد، في وسائل التواصل الاجتماعي، وتمثيلهم مشاهد قصيرة، عن الأزمة وتأثيراتها على حياة الناس اليومية.

وفيما لا تقتصر الأزمة الحاصلة على نقص البنزين، بل تشمل المازوت والغاز المنزلي، إلا أن وزارة النفط التابعة للنظام حاولت تخفيف الضغط على مادة البنزين، عبر ضخ كميات متواضعة منه في محطات متنقلة، تم وضع أولها في حي المزة في دمشق، وتبيع البنزين "95 أوكتان"، بسعر 600 ليرة سورية (نحو دولار و10 سنتات حالياً)، فيما يبلغ سعر ليتر البنزين المدعوم في محطات الوقود العادية، 225 ليرة سورية.

إلى أي حد يصل احتمال الناس؟

انقسم السوريون خلال ثمان سنوات من الثورة إلى فئات متعددة، من مؤيدین للنظام فاعلين معه، إلى مؤيدین غير نشطين، يقابلهم مناصرون للثورة، إضافة إلى مجموعة صامتة. ولا تتوفر تقديرات بشأن نسب شريحة الصامتين المقيمين في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وهم المحايدين فعلياً، إذ لا يُبدون تأييداً للنظام، ولا يقوون على انتقاده، كما أنهم لا يجدون بأحزاب وهيئات المعارضة بدلاً جيداً.

وإذا كان من المؤكد أن الشريحة الصلبة من المؤيدین للنظام ستقف معه حتى النهاية، فإن معظم الشرائح الأخرى، إما أنها باتت خارج سورية، أو أن معظم من تبقى منها داخل المناطق التي يديرها النظام، هم الآن من الصامتين، الذين يدركون مخاطر التحرك أو انتقاد النظام علينا. ويبقى الخوف هو المسيطر على ملايين المتبقين داخل مناطق النظام، من غير شريحة مؤيديه الصلبة، وهو ما قد يعني أن أزمة المحروقات، وغيرها من الأزمات الخدمية الأساسية، المتعلقة بحاجات الناس اليومية، مهما بلغت حدتها، فإنها في الغالب وفق الظروف القائمة حالياً لن تؤدي إلى ولادة شريحة تتحرك ضد النظام في شوارعه.

المصادر:

العربي الجديد